

التقديم والتأخير عند ابن يعيش في شرح المفصل-دراسة نحوية-

advance and delay of ibn yaich in sharah al-Mufasssal.a grammatical study

الاسم الكامل للباحث الثاني عيسى حورية

جامعة تيسمسيلت

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر

dr.aissa.houria@gmail.com.

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠١/١٩ النشر ٢٠٢٤/٠١/٢٢

الاسم الكامل للباحث الأول* بن نونة وهبية

جامعة تيسمسيلت

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر جامعة تيارت

جامعة تيارت

Wahiba.bennouna@cuniv-tissmesilt.dz

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠١/٠٢

الملخص:

يُعَدُّ التقديم والتأخير من أبرز الظواهر اللغوية التي تدل على ثراء اللغة ومرونة نظامها التي عني بدراستها النحويون، وغيرهم قديما وحديثا، والأصل الضابط لهذه الظاهرة متعلق بعلم النحو الذي يهتم بميزان الألفاظ، وقانون تأليف الكلام وفق ترتيب المعاني، ومعيار ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة حتى تتسق العبارة وتتم الفائدة، وهذا ما أدى إلى ولادة ظاهرة التقديم والتأخير خاصة في الكتب النحوية، ومنها شرح المفصل لابن يعيش التي تم بها بناء هذه الدراسة بناءً على طريقة التزام الجملة العربية بترتيبها المحدد لمفرداتها في السياق، فلا يمكنها تحطيه إلا تبعا لتغير السياق. وانطلقت هذه الدراسة في اتجاهين: نظري تم فيه شرح مصطلحي التقديم والتأخير: وتطبيقي تم فيه تبسيط بعض المسائل النحوية المتعلقة بما عن طريق عرض الأوجه الإعرابية لها، والشواهد التي سيقت في برهانها؛ لتكون مناسبة للمعنى والقصد. ثم خلص البحث إلى نتائج تؤكد أهمية توظيف التقديم والتأخير في الجملة العربية بمراعاة مستويات النص اللغوية والدلالية.

الكلمات المفتاحية: التقديم، التأخير، شرح المفصل، ابن يعيش.

Abstract:

Advance and delay are among the most prominent linguistic phenomena that indicate richness of language, flexibility of its system, which were studied by grammarians, rhetoricians. The principal control of this phenomenon is the grammar science which is concerned by balance of expressions, the law of composing speech according to the order of meanings, and the criterion of what the word must be in the sentence so that the phrase is consistent and the benefit is achieved. This paper was based on the commitment method of Arabic sentences to their arrangement explained by Ibn Yaish. Study is preceded in two axis, the first one is to explain "advance" and "delay" were, the second is to simplify theme by presenting the syntactic aspects. We can conclude by confirming the importance of employing advance and delay in the Arabic sentence, taking into accounts the linguistic and.

KeyWords: advance and delay. Ibn yaish sharah al moufasssal.

*المؤلف المرسل بن نونة وهبية

المقدمة:

يُعدُّ التقديم والتأخير من المزايا النحوية التي تصيب التراكيب اللغوية والجملة العربية، فيختل ترتيبها الأصلي، ويقدم ما حَقَّه التقديم، ويؤخر ما حَقَّه التأخير؛ لدواعٍ تقتضي ذلك، فتتباين باختلافها وباختلاف مدلولاتها اللفظية في كل من المسائل النحوية التي أشار إليها النحويون القدماء كابن يعيش في شرح المفصل، وسعى من خلالها إلى توضيحها بدلائل ظاهرة، ومتفق عليها، والتي من خلالها يتم إحكام المعاني في إحكام النحو، وإثبات الفصاحة في ثبات القواعد للاستقرار على هذه الظاهرة النحوية، كما قال الزركشي: "التقديم والتأخير أسلوب عربي أُني به دلالة على التمكن في الفصاحة، والملكة في الكلام، وله في القلب أحسن موقع وأعذب مذاق". (الزركشي، ص ٢٣٣)، فمن خلال هذا نطرح الإشكال الآتي: كيف تم التقديم والتأخير في المسائل التي تطرق إليها ابن يعيش في شرح المفصل؟ وما أبرز المسائل المتعلقة بظاهرة التقديم والتأخير عند ابن يعيش في شرح المفصل؟

I. مفهوم التقديم والتأخير

يُعدُّ التقديم والتأخير من الموضوعات التي نالت اهتماماً، وأخذت حظاً وافراً من قبل النحويين؛ وذلك لشرف اللغة التي يدرسون نظمها وتركيبها، وقد تعددت تعريفاته في الجانب اللغوي والاصطلاحي:

لغة:

جاء في مفردات اللغة للراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥ هـ) تعريف التقديم بقوله: "القدم قدم الرجل، وجمعها قدم لقوله تعالى: ﴿وَيُثَبِّتُ بِهِ أَهْلَ الْأَقْدَامِ﴾ (الأنفال: ١١)، وبه اعتبر التقديم والتأخير (الأصفهاني، ٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م، ص ٦٦٠).

كما جاء في لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) في مادة (ق.د.م) قوله: "قدم في أسماء الله والمقدم هو الذي يقدم الأشياء ويضعها في مواضعها فمن استحق التقديم قدمه" (ابن منظور، صفحة ص ٤٦٥) معنى ذلك أن التقديم في نظر ابن منظور هو الذي يهتم بدراسة الألفاظ في مواضعها الأصلية التي تستحق ذلك، وعرفه الزمخشري (ت ٥٨٨ هـ) في أساس البلاغة بقوله: "فقدمه وتقدم عليه و استقدم، لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون، واستقدمت حالتك، وفرس مستقدم البركة، وقدم قومه يقدمه ومنه: قادمة الرجل نقيض آخرته وقوادم الطائر، وقدمته و أقدمته فقدم أقدم بمعنى: تقدم". (الزمخشري، ٤١٩ هـ ١٩٩٨ م، ص ٥٨).

ف نجد من خلال هذه التعريفات بأن التقديم لغة بمعنى السابق والمقدم والأول وهو نقيض الآخر.

أما التأخير فقد جاء تعريفه في المعجم الوسيط في مادة (آخر) بمعنى: "تأخر، والشيء جعله بعد موضعه، والميعاد أجله تأخر عنه، أي: جاء بعده، وتقهقر عنه، ولم يصل إليه" (مجمع العربية، ٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م، ص ٨).

كما عرفه الزمخشري في أساس البلاغة بقوله: "آخر: جاؤوا عن آخرهم، والنهار يجر عن آخره فاخر، والناس يذلون عن آخر فأخر مثل آخرة الرجل، ومضى قدما وتأخر أخرا" (بمعجم العربية، ٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ص ٢٢).

وجاء في مادة (آخر) للراغب الأصفهاني: " آخر: يقابل به الواحد، وآخر يقابل به الواحد ويعتبر بالدار الآخرة عن النشأة الثانية، كما يعبر بالدار الدنيا عن النشأة الأولى، والتأخير مقابل التقديم" (الأصفهاني، ٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص ٦٨-٦٩) فنرى من خلال تعريف المعاجم لكلمة (آخر) أنها تدل على الموقع المؤخر، أو المرتبة الأخيرة.

اصطلاحاً: فيعرفه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه دلائل الإعجاز بقوله: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بد يعه، ويقضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعون، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قدّم فيه شيءٌ وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان" (الجرجاني، ١٩٧٨م، ص ١٠٦). بمعنى: أن التقديم والتأخير هو تحويل اللفظ من مكان إلى آخر، ومن خلالهما تستقيم الجملة النحوية، وتتحسن فتروق المسامع وتجدد عبر موقعها داخل النص.

وعرّفه الطوفي سليمان في كتابه (الإكسير في علم التفسير) بأنه: "جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها لعارض اختصاص أو أهمية، أو ضرورة" وهذا معنى جعل اللفظ قبل رتبته الأصلية؛ لغاية، أو ضرورة تقتضيها الجملة بغرض الإفادة. (سليمان، ص ١٥٩).

١. نماذج من مسائل التقديم والتأخير عند ابن يعيش في شرح المفصل:

إنّ حديثنا في هذا الفصل سوف يكون منصباً على أهم القضايا النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، والمتعلقة بظاهرة التقديم والتأخير مع بيان موقفه منها، وتوضيح توجهاته اللغوية في ذلك عن طريق عرض القاعدة اللغوية لها، مع إبراز آراء العلماء فيها.

مسألة تقديم العامل (الفعل عن الفاعل):

أما بالنسبة للفاعل فيعرفه ابن يعيش بقوله: " هو ما كان المسند إليه من فعلٍ، أو شبهه مقدماً عليه أبداً، كقولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَةٌ)، و(حَسَنٌ وَجْهُهُ)، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه" (ابن يعيش، ص ٧٤). ولا يتأخر عامله عنه، ولا تلحقه علامة تثنية، أو جمع ك(قَامَ رَجُلٌ) (ابن هشام الأنصاري، ٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٦٥)، أمّا في عُرْفِ النحويين فهو " كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم؛ ولذلك كان في الإيجاب أو السلب ". وبعضهم يقول في وصفه: "كُلُّ اسمٍ تقدمه فعلٌ غَيْرٌ مُعَيَّرٍ عن بنيته، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ". ويريد بقوله: " غير مغير عن بنيته ": الانفصال من فعل لم يسم فاعله، لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ك (أكرم بكر) إذ ليس من شرط الفاعل موجدا للفعل ومؤثراً فيه.

وعلل ابن يعيش ذلك بأن المفعول إذا أسند إليه الفعل صار مرفوعا بما ارتفع به الفاعل أصلا، فلا نخرج هذا من ذلك، فالقصد من هذا التعريف أن يخرج ما كان معناه المفعول، مما هو في الأصل من معنى الفاعل، فاحترز بهذا الشرط كي يخرج الفعل الذي يدل في معناه المجهول. كما قال بعضهم في وصفه: " هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا إذا تضمن معنى الاستفهام، نحو: أين زيد؟ وكيف محمد؟ وعلل ذلك الكلام ليس بمُرَضٍ بأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا، وإنما وجب تقديمه لأمرٍ وراء كونه خبرا، وهو كونه عاملا فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول (ابن يعيش، ص ٧٤).

وعن حديثه عن العامل في الفاعل، وربما قال بعضهم في عباراته: " الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه، وهو تقرب، وهو في الحقيقة غير جائز؛ لأن الإسناد معنى، ولا خلاف أن معنى الفاعل لفظي.

فترى من خلال هذا أن ابن يعيش علل هذا الرأي بقضية الإسناد حيث يقول: " لو كان الأمر كما ذكر لكان الفاعل مرتفعا بأمر معنوي، والجميع على أن الفاعل يرتفع برفع لفظي".

وفي جملة الفاعل في عرف أهل الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه في الصور المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبل، والاستفهام مادام مقدما عليه نحو: (قَامَ زَيْدٌ، وَسَيَقُومُ زَيْدٌ)، و(هَلْ يَقُومُ زَيْدٌ)، ف (زَيْدٌ) في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه.

أما ابن يعيش فقد رجح الرأي الأول، وذلك بالاعتماد على القياس من خلال قوله بأن " القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل إذا كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما؛ لذلك أغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فقدم الفعل، وكان الفاعل لازما له " (ابن يعيش، ص ٧٤-٧٥)، وبهذا يُعَدُّ الكلام الذي خرج به ابن يعيش بعد ذكره للأراء والأقوال التي وردت من العلماء جامعا للشروط التي وضعها العلماء لعد الفاعل فاعلا، فالفاعل يكون مسندا إلى الفعل، أو ما كان في حكمه كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، ويكون متأخرا عن الفعل " (السيوطي، ١٩٩٨هـ-١٤١٨م، ص ٥١٠).

مسألة تقديم الخبر على المبتدأ:

أما بالنسبة لمسألة تقديم الخبر على المبتدأ نرى أن الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ أولا، ثم يأتي الخبر، وقد يختلف ترتيب الجملة فيتقدم الخبر على المبتدأ، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة، فأجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ ومنعه الكوفيون.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أم جملة؛ لأن ذلك يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قَائِمٌ زَيْدٌ، كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلت: أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ، كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب ألا يجوز تقديمه عليه (ابن يعيش، ص ١٢).

فمن خلال هذا الرأي الذي عرضه ابن يعيش كانت حجة الكوفيين في عدم تجويز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لاشتمال الخبر على ضمير يعود على المبتدأ، وعليه لا يجوز تقديم المضمير على الاسم؛ لأن رتبة الاسم قبل رتبة الضمير.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما جوزنا ذلك؛ لأنه جاء كثيرا في كلام العرب، وفي أشعارهم"، ومن السَّماع قولهم: "تَمِيمِي أَنَا، وَمَشْنُونُ مَنْ يَشْنُونُكَ، وَرَجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ، وَحَزْرُ صَفْتِكَ". (سيبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص ١٢٧).

وهنا تقدم الخبر على المبتدأ؛ لأن المتقدم نكرة، والنكرة لا يبدأ بها، وقد قُدِّمَ الخبر للاهتمام والعناية به، ومن شواهد الشعر على ذلك قول الفرزدق من الطويل (العكبري ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ١٤٥):

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا *** بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

والتقدير: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، ولا يجوز أن يكون بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا الخبر، ولا الفاعل؛ لأن أبنائنا ليسوا بني أبنائنا، ولا في أبنائنا معنى يعمل عمل الفعل فجاز تقدم الخبر هنا.

ونرى أن ابن يعيش رَجَّحَ رأي البصريين بقوله: "أما قولهم أنه يؤدي إلى تقديم المضمير على الظاهر، فنقول: إن تقدم المضمير على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى، نحو: (ضَرَبَ عَلَامَةُ زَيْدًا)، وأما إذا تقدم لفظا، والنية به التأخير فلا بأس به، نحو: (ضَرَبَ عَلَامَةَ زَيْدٍ) ألا ترى أن الغلام هاهنا مفعول، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرا وحكما". (ابن يعيش، ص ٩٢).

وقد جاء تقدم الضمير على الظاهر في القرآن الكريم كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه: ٦٧) فالهاء في قوله (نَفْسِهِ) عائدة على (مُوسَى)، وإن كان متأخرا لفظا؛ لأنه متقدم في الرتبة فهو فاعل. وكذا في المثل (فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمَ) (الميداني، ص ٧٧٢)، فالهاء في (بَيْتِهِ) تعود على (الحُكْمَ). وفي هذه الشواهد دليل على صحة ما قدمه البصريون، وما رجحه ابن يعيش؛ لأن تقدم الخبر على المبتدأ كثير في السَّماع والاستعمال، وفي ذلك دليل على بطلان حجة الكوفيين.

مسألة تقديم خبر ليس عليها:

اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها فمنع الكوفيون تقديم خبرها عليها، وأجازته البصريون (ابن يعيش، ص ١١٤) وهذا ما قاله صاحب الكتاب: "وليس في معناه نفي مضمون الجملة في الحال، كقولك: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الآنَ، ولا نقول: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا، والذي يصدق أنه فعل لوحق الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة به، وأصله: لَيْسَ كَصَيِّدِ الْبَعِيرِ " وشرح ذلك من خلال قوله: "اعلم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال، فإذا قلت: زَيْدٌ قَائِمٌ ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا فقد نفيت هذا المعنى، والدليل على أنها فعل اتصاها بالضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بما كضمير المرفوع: نحو قولك: لست ولسنا ولستما ولستم كما تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلا ووقفا كقولك: "لَيْسَتْ هُنْدٌ قَائِمَةً" (ابن يعيش، ص ١١١).

فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها كالبصريين، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨) ووجه الدليل في هذه الآية: أن قدم معمول خبر (ليس) على (ليس) وذلك أن (يوم) معلوم بـ (مَصْرُوفًا) الذي هو الخبر، وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل، لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجوز أن تقول: زَيْدًا أَكْرَمْتُ إِلَّا بعد أن جاز: أَكْرَمْتُ زَيْدًا (الأبنا ري، ص ١٤٠)، وأمّا المعنى فإنه فعل في نفسه، وإنما منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضي، وهذا المعنى لا ينقص حكمها ك (يدع)، و(يذر)؛ لأن الأصل في العمل للأفعال؛ إذ أن المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلا حيث يقع العامل.

ومنهم من منع تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، وأبو العباس المبرد، والقرّاء، والسيراfi بالاعتماد على النص. (ابن يعيش، ص ١٤٤)، والدليل على ذلك أن ليس فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت (كان) مجراه؛ لأنها متصرفة كأن تقول: "كان يكون فهو كائن، وكن، ولا يكون ذلك في (ليس) وإن كان كذلك فوجب ألا يجري مجرى ما كان فعلا متصرفا، فوجب ألا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف عمله" (الأبنا ري، ص ١٣٨).

وبهذا قال السيرافي: "لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إنما الخلاف في تقديم خبرها عليها" (السيرافي ٢٠٠٨م، ص ٣٠٠) وحقا ابن دستوريه في كتاب الإرشاد أن فيه خلاف على ما تقدم، في قوله: "قد خولف في ليس فجعل من الضرب الأول" بمعنى لا يجوز تقديم خبره عليه، وما كان في أولهما الذي من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها" (ابن يعيش، ص ١١٤).

كما رأى ابن يعيش أن الضرب الأول هو الصحيح، وهو عدم جواز تقديم الخبر عليها، وهو الذي أفتى به ، أما ما حكى من قول المخالف وهو عدم جواز تقديمه، قال فيه ابن يعيش: "وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين: فالتي في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها وعليها، وقد خولف في (ليس) فجعل من الضرب الأول هو الصحيح". (ابن يعيش، ص ١١٢).

مسألة تقديم الحال على العامل:

أما بالنسبة لمسألة تقديم الحال على العامل لقد اختلف النحاة فيها، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، ويجوز ذلك مع المضمّر، وذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمّر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها؛ لأنه ذلك يؤدي إلى تقديم المضمّر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: رَأَيْتُ جَاءَ زَيْدٌ كَانَ فِي (رَأَيْتُ) ضَمِير (زيد)، فقد تقدم عليه، وتقدم المضمّر على الظاهر لا يجوز". (الأبنازي، ص ٢١٠).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فيها فعلا، نحو (قَائِمًا جَاءَ زَيْدٌ). (ابن يعيش، ص ٥٧).

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿حُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ (القمر: ٧) ف (حُشَعًا) حال من (الواو) في قوله (يَخْرُجُونَ) وقد تقدم على الفعل العامل فيه، كما احتجوا بالسَّمَاع من خلال ما قالت العرب (شَتَّى يُؤُوبُ الْحَبَّةُ). (الميداني، ص ٥٣٩) ف (شَتَّى) حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه، وأما القياس: فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون معموله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) وهذا يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول. (الأبنازي، ص ٢١٠).

بالإضافة إلى أن الحال في العامل معني فعل لم يجز تقديمها على العامل نحو (فِيهَا زَيْدٌ مُقِيمًا) ف (زيد) مرتفع بالابتداء، و (فيها) الخبر قد تقدم، و (مقيما) حال من المضمّر في (فيها) والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقر، كما قال سيبويه أن الاسم يرفع بالابتداء، وحقته في ذلك أنا رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف أن ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف كقولك: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، فلو كان (في الدَّارِ) يرفع (زيدا) قبل دخول (إِنَّ) لما غيرتها (إِنَّ) عن العمل كما لو قلنا (أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) لم يجز أن يبطل عمل (يقوم) في (زيد)، كذلك يميز سيبويه وأصحابه (في داره زَيْدٌ)؛ لأنه خبر قدم اتساعا، فجاز أن ينوي به التأخير إلى موضعه.

ورجّح ابن يعيش ما ذهب إليه البصريون بأنه يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان العامل فيها فعلا (ابن يعيش، ص ٥٧-٥٨) وذلك من خلال قوله: "ولا يكون فيها العامل إلا فعلا"، أما ما ذهب إليه الكوفيون من خلال قولهم: "إنما لم يجز تقديم الحال؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمّر على المظهر" فهذا فاسد؛ لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم لقوله

تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (طه: ٦٧) فالضمير في (نَفْسِهِ) عائد إلى (مُوسَى) وإن كان مؤخرا في اللفظ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم (الأنباري، صفحة ٢١١) كما قال زهير من البسيط:

مَنْ يَلْقَى عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا **** يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا زَهِيرًا، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨، صفحة ٧٧)

فالهاء في (عِلَاتِهِ) تعود إلى (هَرَمًا)؛ لأنه في تقدير التقديم، فالتقدير: عِلَاتِهِ من يلق يومًا على ِ، فلما كان (هَرَمًا) في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزًا.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من أنه "إذ تقدم الظرف ارتفع الاسم، وإذا تأخر ارتفع الاسم بضمير" فيدل على بطلان ما قالوه؛ فلو كان ارتفاع (زيد) بالظرف لم تجز المسألة؛ لأن فيها إضمارا قبل الذكر إذا الظرف وقع في مرتبه فلم يجز أن ينوي به التأخير كما قال ابن يعيش "لا يجوز تقدم صاحب الحال على حرف الجر، كذلك لا يجوز تقدم الحال عليه، وقد أجاز ابن كيسان قياسا إذا كان العامل فيه الفعل في الحقيقة" (ابن يعيش، ص ٥٩).

مسألة تقديم التمييز على عامله:

التمييز كما قال صاحب الكتاب: "ويقال له التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته" كقولك: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَتَصَبَّبَ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا (ابن يعيش، ص ٧٠) وفي قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مریم: ٤) أما في المفرد فنقول: عِنْدِي رَأْفُودٌ خَلًّا وَرَطْلًا زَيْتًا، وعلل الشارح بأن المراد من التمييز أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سمي تمييزًا وتفسيرًا، ويكون مفردًا أو جملة (ابن يعيش، ص ٧٠).

وقد اختلف النحاة البصريون والكوفيون في هذه المسألة فقد قال صاحب الكتاب: "ولقد أبي سيبويه تقدم المميز على عامله، وفرَّق أبو العباس بين النوعين فأجاز (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ)، ولم يجز (لَنَا سَمْنَا مِنْوَان) وزعم أنه رأي المازني (ابن يعيش، ص ٧٣)، وأنشد قول أعشى همدان من الطويل: "وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيَّبُ" (همدان، ١٤٠٣هـ-١٩٧٣م، صفحة ٧٥)

كما قال الشارح: "اعلم أن سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله، فعلا كان العامل، أو معنى فلا يجوز أن تقول: (عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ)، ولا (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ)، وكذلك لا يجوز (سَمْنَا عِنْدِي مِنْوَان)، ولا (بُرًّا عِنْدِي فُقَيْرَان) على تقدير: عندي منوان سمننا وقفيران برا، أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقدم معموله عليه ظاهر لضعف عامله، وكذلك يمنع تقدم الحال على العامل المعنوي، فلا تقول: قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ على إرادة: في الدار زيد قائمًا. (ابن يعيش، ص ٧٤).

أما إذا كان العامل فعلا متصرفا فلا يجوز تقديمه على العامل؛ لأنه العامل في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ الْكَبِشُ شَحْمًا أن المتصَّبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم، كذلك لو قلت: حَسُنَ زَيْدٌ غُلَامًا وَدَابَّةً؛ لأن الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة فلم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا. (الأبنا ري، ص ٢٢٢).

فإن قيل: إذا قلت: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا نصبت (راكبا) على الحال، وجاز لك تقديمه فتقول: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ؛ لأن الفرق بينهما ظاهر كقولك: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى، وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه. (ابن يعيش، صفحة ٧٤)

لهذا صار (راكبا) بمنزلة المفعول المختص لاستفاء الفعل فاعله من كل وجه كالمفعول نحو: عَمَرًا ضَرَبَ زَيْدٌ، بخلاف التمييز فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) فقد استوفى الفعل فاعله لفظا، ولم يستوفه من جهة المعنى؛ لذلك لم يجوز تقديم المنصوب كما لم يجوز تقديم المرفوع (الأبنا ري، ص ٢٢٢)، كما ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه (ابن عقيل، ١٣٧٤هـ- ١٩٦٤م، ص ٦٧٠) واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه من الطويل كقول أعشى همدان:

أَتَهَجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا *** وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ (همدان، ١٤٠٣هـ- ١٩٧٣م، صفحة ٧٥)

أراد الشارح من خلال هذا البيت وما كان تطيب نفسا بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته، وشذوذ مع أن الرواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب وهذا ما قاله أبو إسحاق الزجاج.

فترى من خلال هذه المسألة التي قدمها ابن يعيش أنه رأى ما قدمه سيبويه والبصريون عموما بأنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا لاعتباره عاملا في المعنى ولا يلزم على كلامنا الحال فيجوز تقديمها على الحال لاستيفاء فاعله لفظا ومعنى، أما ما جاء به الكوفيون فلا حجة فيه، ولكن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول نصب (نَفْسًا) بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفسا، لا على التمييز، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قلبا عن طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة. (الأبنا ري، ص ٢٢٣).

مسألة تفصيل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو والمستقر:

قال صاحب الكتاب: "وفَصَّلَ سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر فاستحسن تقديمه إذا كان مستقرا نحو: مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ فِيهَا، وتأخيره إذا كان لغوا نحو قولك: مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ (ابن يعيش، ص ١١٤) فيها وأهل الجفاء من العرب يقولون: "وَلَمْ يَكُنْ كُفْوًا لَهُ أَحَدٌ" فيؤخرون الجار والجرور لقوة التأخير في الملغى عندهم (سيبويه، ١٤٠٨- ١٩٨٨م، ص ٥٦).

وعلل الشارح ذلك بأن سيبويه كان يسمي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبرا مستقرا؛ لأنه يقدر بـ (استقر) ومتى لم يكن خبرا سماه لغوا نحو قولك: زَيْدٌ فِيهَا قَائِمًا" فالظرف مستقر هنا؛ لأنه الخبر والتقدير: زيد استقر فيها، و(قائما) حال، فإن رفعت (قائما) وجعلته الخبر، فقلت: زَيْدٌ فِيهَا قَائِمٌ كان الظرف لغوا(ابن يعيش، ص ١١٤-١١٥).

أي متى جعلته خبرا كان ظرفا ووعاء للاستقرار، ومتى جعلته لغوا كان ظرفا للقيام إلا أنك إذا أردت أن يكون مستقرا تكنفي به فكلما قدمته كان أحسن.

فسيبويه يختار تقديم الظرف إذا كان مستقرا؛ لأنه مضطر إليه، وتأخيره إذا كان لغوا؛ لأنه فضلة، كقولك: مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فـ (أحد) اسم كان، و(خير منك) صفته؛ لذلك قدمه، فإن نصبت (خيرا) وجعلته الخبر، أخرت الظرف؛ لأنه ملغى نحو قولك: مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فِيهَا، فـ (أحد) الاسم، و(خير منك) الخبر. (ابن يعيش، ص ١١٥).

فالتقديم والتأخير يكون ظرفا، أو اسما في العناية والاهتمام كباب الفاعل والمفعول، ولهذا قال سيبويه: "كل عربي جيد كثير، وإنما اختار تقديمه إذا كان مستقرا، ولا كلام في جواز تأخيره". (سيبويه، ١٤٠٨-١٩٨٨م، ص ٥٦) كما قال ابن ميادة من بحر الرجز:

لَتَقْرَأَنَّ قَرِيًّا جُلْدِيًّا **** مَا دَامَ فِيهِمْ فَصِيلٌ حَيًّا (ابن ميادة، ١٩٧١، صفحة ١٠٥)

حيث قدم الظرف هنا وإن لم يكن مستقرا؛ وذلك أن (فَصِيلٌ) اسم مادام، و(حَيًّا) الخبر، و(فِيهِمْ) ظرف للخبر؛ وذلك لجواز التقديم عنده، ولا يسوغ حذفه، إذ لو حذف لتغير المعنى، وصار بمعنى (الأبد)، كقولك: طلعت الشمس، فلما كان المعنى متعلقا به صار كالمستقر فقدمه لذلك، و(الجلدي) : السير الشديد، ويجوز أن يكون اسم ناقة، ثم ناداها مرخما. (ابن يعيش، ص ١١٥).

ونرى من خلال هذا الكلام أن ابن يعيش رَجَّحَ ما جاء به سيبويه من خلال هذه المسألة فإن قيل: فما تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٤) فقدم الجار والمجرور مع أنه لغو، و معطوف عليه، وما عطف على الخبر كان في حكم الخبر.

مسألة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه:

يقول صاحب الكتاب: "وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقتان: أحدهما وهو اختيار سيبويه ألا تكثر للصفة، وتحمله على البدل، والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف (ابن يعيش، ص ٧٤) فتنصبه كقولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد" (ابن يعيش، ص ٧٩).

وعلل الشارح ذلك بقوله: (خير من زيد) وصف ل (أحد) المستثنى منه. و (الأب) هو المستثنى، وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه، وإن شئت نصبت، وقلت: (إلا أباك).

فكان الرفع والجر جائزين، وحسن البديل؛ لأنك قد شغلت الرفع الجار والمجرور، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك. (سيبويه، ١٤٠٨-١٩٨٨م، ص ٣٣٧).

أما قولك: (خير من زيد) نعت أحد، وعمرو مخفوض؛ لأنه بدل منه، وإن شئت نصبت على الاستثناء.

إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما: مذهب سيبويه، وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله؛ لأن الاعتبار بتقدم البديل منه، وهو الاسم، ولا تكثر للصفة لأنها فضلة، والثاني: أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَلْمُوتَ الَّتِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (الجمعة: ٨) إلا أنه أدخل الفاء في الخبر لوصفك إياه بـ (الذي) كما تدخل إذا كان المخبر عنه (الذي) وكان موصولا بالفعل، وما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور. (ابن يعيش، ص ٧٦) وهذا ما رجحه ابن يعيش من خلال ما قاله سيبويه (ألا تكثر لصفة وتحمله على البديل).

الخاتمة:

إن التقدم والتأخير من أهم الظواهر اللغوية التي تناولها ابن يعيش في الدراسة من خلال المسائل التي تطرق إليها في أبواب عدة كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات في كتابه (شرح المفصل)، وهو أحد أساليب وأبواب النحو لدلالة على التمكن في الفصاحة، وحسن التصرف في الكلام، حيث يقدم ويؤخر اللفظ في الجملة، كما يوضع الموضع الذي يقتضيه المعنى الذي من خلاله يكشف عن أهمية العنصر المتقدم في تشكيل المعنى المحوري من أجل تكوين المعنى المقصود، بغية تخطي الترتيب التركيبي اللغوي للجملة من خلال انزياح العنصر المقدم من موقعه الأصلي وانتقاله إلى العنصر المتأخر، وهذا ما جعل شرحه يشكل الموسوعة النحوية الجديرة بالدراسة والبحث من خلال النماذج التي قدمها.

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم، الرواية حفص.

٢- المصادر والمراجع:

• ابن عقيل، شرح ابن عقيل الهمداني، ج ١، ط ١٤٠٤هـ، ١٣٧٤-١٩٦٤م.

• ابن منظور، لسان العرب، مجلد ١٢، دار صادر، بيروت.

- ابن ميادة، شعر ابن ميادة، مطبعة الجمهور الموصل، ١٩٧١
- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، صحح وعلق عليه حواشى نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، صحح وعلق عليه حواشى نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، مكتبة مشكاة الإسلامية.
- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك وآخرين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ١.
- أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١٤٠١، ١٤٠١هـ-١٩٨٦م.
- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٩٩٨، ١٤١٨هـ م .
- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق عدنان داودي، دار القلم دمشق، ط ٤، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الفكر العلمي، ط ١، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق علي حسن فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- سيبويه، الكتاب، ج ١، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١٤٠٨، ٣هـ-١٩٨٨م.
- الطوفي سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي، الإكسير في علم التفسير، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٨م.
- مجمع العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

